وقوله ولا محلا اي كما في الماضي قوله المخصصة قال بعض الفضلا
اراد بالمخصصة التي قصد بها التخصيص واحترز به عن الفصل
عن الجملة التي قصد بها الحكم لكونها خبرا عن مبتدى في الحال او في
الاصل فلا تكون من هذه القاعدة فلا يقال انها في مثل زيد قام ابوه ان
جملة قام ابوه حال لوقوعها بعد معرفة محضة بل هي خبر فلم تكن
الجملة ح مخصصة ولا في مثل ارجل قايم ابوه ان جملة قايم ابوه صفة
لرجل لوقوعها بعد نكرة لانها خبر قوله وتخرج عن ذلك الجملة الانشائية
نحو هذا عبد بعتكه تريد بالجملة الانشائية وهذا عبدي بعتكه
كذلك فان الجملتين مستانفتان لان الانشا لا يكون نعتا ولا حالا
ونحو ان يكونا خبرين اخرى الا عند من منع تعدد الخبر مطلقا
وهو ابن عصفور وعند من منع تعدده بالافراد والجملة
وهو ابو علي وعند من منع وقوع الانشا خبرا وهم طايفة
من الكوفيين كذا في المغني قوله غير المخصصة نحو لا يسمعون
من قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون الى الملا
الاعلى فان الذهن يتبادر الى انه صفة لكل شيطان او حال منه
وكلاهما باطل اذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمعوا فهاهي
استيناف نحوي ونحو نارى زيدا شاكا فيه اولى انشي له ذلك فان
الجملة بعد المعرفة المحضة حال ولكن السين ولن لا تدخلان على الحال لان
الحالية لا تصدر بدليل استقبال فتتعين ح الاستيناف ونحو ما ان خلا ان
رحمة الله جملة يرحمه الله وقعت بعد نكرة محضة وليست
صفة لها لانقطاعها عنها فهي مستانفة وكذا قوله تعالى ساتلوا
عليكم منه ذكرا انا مكنا له في الارض جملة انا مكنا له في الارض
مستانفة لانقطاعها عما قبلها قوله ليس مجمعا عليه فقد ذهب
ابن السراج الى ان الظروف والجار والمجرور ليس من قبيل المفردات ولا من
قبيل الجملة وزعم الكوفيون وابن طاهر وابن خروف الى انه لا تقدير
في نحو زيد عندك وعمرو في الدار ثم اختلفوا فقال ابن طاهر وابن
خروف الناصب المبتدى وزعما انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد
اخوك وينصبه ان كان غيره وان ذلك مذهب سيبويه وقال
الكوفيون ان الناصب امر معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدا

قوله

(هامش: قل)
(هامش: نحو ارى زيدا شاكا فيه)

قوله فتعلم ذكرهما بالكلية مراده عدم افرادهما بالكلام بوجه من
الوجوه وقوله اخلالا بالتكلم اي بالعلم بحكمهما في محله وذلك لان
الاخلال ح انما يكون بالنظر الى القول الذاهب الى انهما لا يتعلقان
بشيء لا سيما وقوله على المتعلم في بعض النسخ سيما على التعيين
اي لا سيما على الحكم المعلم بحكمهما على التعيين فان ترك افرادهما
مخل به على كلا القولين قوله بدل اشتمال على حد البدل في قوله
تعالى يسالونك عن الشهر الحرام قتال فيه وعلل البيضاوي البدلية
بقوله لان الاحيان تشتمل على ما فيها قال الشيخ موفق الدين
الكواشي وفيه نظر لان الزمان اذا لم يكن خبرا عن الجثة ولا حالا
منها ولا وصفا لها لم يكن بدلا منها ولكن ان جعلت اذ بمعنى ان
المصدرية وهو منقول عن الحسن بدل الاشتمال وتقديره
واذكر مريم انتباذها وجوز البيضاوي ان يكون بدل الكل لان المراد
بمريم قصتها وبالظرف الامر الواقع فيه وهما واحد او انه ظرف
لمضاف مقدر وقال ابو حيان في النهر ان الظرف لما مضى لا يعمل فيه
اذكر لانه مستقبل بل التقدير اذكر ما جرى لمريم وقت كذا قوله ولا بد
قال في الصحاح لا بد من كذا اي لا فراق منه قوله ويسمى العامل
المتعلق بفتح اللام ويسمى المعمول متعلقا بالكسر والسر في ذلك ان
التعلق هو التشبث والمتشبث بالكسر هو المعمول الضعيف وبالفتح
هو العامل القوي ويصح الفتح في المعمول والكسر في العامل لان التعلق
نسبة بينهما فكل منهما متعلق ومتعلق بفتح اللام وكسرها قوله
لا تتعلق بشيء وذلك كالباء في كفى بالله شهيدا وما ربك بغافل ومن في
في قوله تعالى ما لكم من اله غيره وهل في قوله تعالى هل من خالق غير
الله يرزقكم والسر في عدم تعلق الزائد ان الحروف الاصلية دخلت
لربط الافعال القاصرة عن الوصول الى الاسماء والزائد انما دخل في الكلام
تقوية وتوكيدا ولم يدخل للربط ومثل الزائدة الاصلية التي اشبهتها
فلا تتعلق ايضا بشيء الحاقا لها بالزائدة فمنها لعل في لغة
عقيل كقوله لعل ابي المغوار منك قريب
فلعل حرف جر شبيه بالزائد ومجرورها في موضع رفع بالابتدا بدليل
ارتفاع ما بعدها على الخبرية ومنها لولا فيمن قال لولاي ولولاك ولولاه

(هامش: المعمول)
(هامش: بيان التشبث والمتشبث)

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)